

## أولاً- المسؤولية المشتركة عن المراقبة الدولية للمخدرات

### مقدمة

١- مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة هو من مبادئ القانون الدولي التي تطبق في العديد من مجالات التعاون، وهو بذلك لا ينحصر في مجال مراقبة المخدرات. فلئن كانت المعاهدات الدولية تضع مجموعة من القواعد التي تنشئ التزامات على كل دولة من الدول الأطراف، فإن مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة يذهب أبعد بكثير من تلك الالتزامات. فهو يتيح إطاراً لشراكة قائمة على التعاون بين مجموعة من الأطراف، استناداً إلى فهم مشترك لمشكلة مشتركة وهدف مشترك وإلى ضرورة بلوغ ذلك الهدف من خلال العمل المشترك والمنسق. وهكذا، يمكن اعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة مشروعاً مشتركاً بين جهات تتفق على العمل معاً في إطار من الشراكة وتلتزم التزاماً مشتركاً بالعمل معاً على مختلف المستويات للتصدي لتحدّي المخدرات، من مؤسسات حكومية وقطاع خاص ومجتمع مدني ومجتمعات محلية وأفراد. ومن ثمّ فإنّ مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة يلزم الأطراف بتعزيز التعاون فيما بينها، لا لتحقيق مصالحها الخاصة فحسب بل أيضاً لمراعاة مصالح الآخرين ومساعدة الأطراف التي تحتاج إلى مساعدة. بيد أنّ الاضطلاع بالمسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات على الصعيد الدولي لا يكون فعّالاً إذا لم تفِ الدول تماماً بالتزاماتها على الصعيد الوطني.

٢- وقد تطوّر هذا المبدأ على مرّ السنين من مفهوم المسؤولية الجماعية عن مكافحة المخدرات في الثمانينات، إلى تقاسم المسؤولية في التسعينات وصولاً إلى المسؤولية العامة والمشاركة منذ منعتف القرن. ويتطلّب تناول عناصر المسؤولية المشتركة الاعترافَ بالمعايير والمبادئ الرئيسية، ويشمل ذلك كيفية تقسيم المسؤولية بين جهات فاعلة متعدّدة، ومفهوم المساءلة والمسؤولية المتبادلة، وبُعديّ الإمكانات والقدرات، ودور كل شريك وموارده.

٣- وقد تزايدت اليوم أهمية تنفيذ هذا المبدأ تنفيذاً فعّالاً إذ إنّ جميع بلدان العالم تقريباً تعاني إمّا من تعاطي المخدرات أو إنتاجها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع أو من الفساد والعنف المرتبطين بالمخدرات.

### الخلفية

٤- تعرّض عدد من البلدان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لمشاكل اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالاستعمال المتزايد للأفيون والمورفين ومواد أخرى مسببة للإدمان. وفي غياب آليات مراقبة فعّالة، أخذت الصين ومناطق أخرى من العالم تواجه مشاكل إدمان كبيرة، مما حدا بممثلي ١٣ حكومة في شانغهاي بالصين إلى الاجتماع في شباط/فبراير ١٩٠٩ للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وقد جمع ذلك المنتدى الدولي الأول، المعروف باسم اللجنة الدولية المعنية بالأفيون، كمية كبيرة من البيانات عن زراعة المخدرات وإنتاجها واستهلاكها. واعتمدت اللجنة أيضاً عدداً من التوصيات حثت فيها على حظر تدخين الأفيون تدريجياً وضبط تهريبه. وأخذت اللجنة قرارات تاريخية في شانغهاي. فقد اتفق عدد كبير من الدول الكبرى للمرة الأولى على ضرورة خضوع الاستعمال غير الطبي للأفيون لتنظيم رقابي دولي دقيق. ومثّلت تلك القرارات أول التزام صادر عن المجتمع الدولي بالعمل معاً وتقاسم مسؤولية التصدي لمشكلة المخدرات المتفاقمة. ومع أنّ اللجنة لم تُحوّل صلاحية إنشاء التزامات قانونية ملزمة، فقد عزّز عملها الجهود التي أفضت إلى صدور أول مثال مدوّن على المسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات، وهو اتفاقية الأفيون الدولية التي أبرمت بلاهاي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٢.

٥- وكما هو شأن العديد من المفاهيم الجديدة، لم يُنفذ إطار المراقبة الدولية للمخدرات إلاّ تدريجياً وعلى مدى فترة طويلة من الزمن. فبعد المؤتمرين اللذين عقدا في شانغهاي وفي لاهاي، وُضعت سلسلة من الاتفاقات المتعدّدة الأطراف

الخاضعة للمراقبة الدولية. وتمثل أهدافها الرئيسية في تحسين التعاون الدولي على إنفاذ القانون ومواءمة التشريعات الجنائية الداخلية وتعزيزها. وتتضمن اتفاقية سنة ١٩٨٨ أحكاماً بشأن غسل الأموال، والتحفّظ على السجلات المالية والتجارية، وتسليم مهربي وتجّار المخدرات، ونقل الإجراءات الجنائية، والمساعدة القانونية المتبادلة، ومراقبة المواد الكيميائية التي كثيراً ما تُستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات.

٩- ولئن نصّت الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على مسؤولية الدول الأطراف كلّ على حدة عن الامتثال لأحكامها، فإنّ تلك الاتفاقيات تنصّ أيضاً على عناصر تفيد معنى المسؤولية المشتركة، كما يرد في ديباجة اتفاقية سنة ١٩٨٨ التي تقرّ فيها الأطراف في الاتفاقية بأنّ القضاء على الاتّجار غير المشروع هو مسؤولية جماعية على عاتق كلّ الدول. بل إنّ العديد من مواد اتفاقية سنة ١٩٨٨ يتطلّب التعاون والتنسيق الدوليين من أجل تنفيذها تنفيذاً تاماً وفعّالاً.

١٠- وقد تحقّق العديد من المنجزات للنظام الدولي لمراقبة المخدرات في السنوات المائة الأولى بفضل اتفاق الأطراف في الاتفاقيات، على الرغم من اختلاف مصالحها الجيو-سياسية والتجارية والأخلاقية والإنسانية، على العمل معاً وجماعياً وعلى التعاون للحدّ من إنتاج المخدرات والاتّجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع، ومعالجة الجوانب الصحية والاجتماعية والجنائية للاتّجار غير المشروع بالمخدرات. وتماشياً مع روح الاتفاقيات ونصّها، أنشأت العديد من الحكومات، على المستوى الوطني، سلطات تتولّى التنظيم الرقابي لاستعمال المخدرات أو هيئات تنسيق مركزية من أجل توجيه عملية وضع وتنفيذ سياسات وطنية متعدّدة القطاعات لمراقبة المخدرات ومراقبة استعمالها المشروع. وتعمل تلك الهيئات على تنسيق الجهود التي تبذلها الأجهزة المعنية بقطاعات الصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإنفاذ القانون والشؤون الخارجية والقضائية، كما أنّها تغطّي القطاع الخاص والمجتمع المدني في بعض الحالات. وقد أبرمت الدول الأطراف أيضاً اتفاقات ثنائية ومتعدّدة الأطراف تتضمن مبدأ المسؤولية المشتركة.

للتصدّي لزراعة الأفيون ومخدرات أخرى وإنتاجها والاتّجار بها وتعاطيها. وتوجّهت تلك الجهود في عام ١٩٦١ بإبرام أول معاهدة من المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات التي تشكل إطار العمل القائم حالياً.

## ألف- إطار المسؤولية المشتركة القانوني والمؤسسي

### ١- الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات

٦- كانت الأغراض الرئيسية من إبرام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١<sup>(١)</sup> هي إعادة هيكلة النظام الدولي لمراقبة المخدرات في إطار الأمم المتحدة وتوسيع نطاق المراقبة القائمة ليشمل المواد النباتية للعقاقير المخدّرة. ثمّ زاد بروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدّل للاتفاقية الوحيدة<sup>(٢)</sup> من تشديد المراقبة على إنتاج المخدرات وتعاطيها وتوزيعها على نحو غير مشروع. والاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدّلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢<sup>(٣)</sup> بمثابة علامة فارقة لأنّها أول اتفاقية من نوعها تتضمن التزامات دولية بشأن علاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم.

٧- ووسّعت اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١<sup>(٤)</sup> نطاق المراقبة الدولية ليشمل عدداً من المؤثرات العقلية الاصطناعية التي يحتمل تعاطيها، وهي تحديداً المنشّطات والمخمّدات والمهلوسات. كما دعت كل من اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدّلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ واتفاقية سنة ١٩٧١ للعمل المنسق على الصعيد العالمي لتنفيذ تدابير فعّالة من أجل منع تسريب العقاقير المخدّرة والمؤثرات العقلية وتعاطيها.

٨- وتكمّل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨<sup>(٥)</sup> الاتفاقيتين الآخرين بتصديها للاتّجار غير المشروع بالمخدرات

- (1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.
- (2) المرجع نفسه، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥١.
- (3) المرجع نفسه، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.
- (4) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.
- (5) المرجع نفسه، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

والرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال مراقبة المخدرات، يمكن الاستدلال على تلك الطريقة في التعامل مع الموضوع، على سبيل المثال، من خلال حجم التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة السابق لمكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة من الدول الأعضاء، التي كانت مخصصة أساساً لبناء القدرات في مجال إنفاذ القانون واستبدال المحاصيل غير المشروعة.

١٣- وواصلت مستويات إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع ارتفاعها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، اللذين أصبح فيهما للجماعات الإجرامية المنظمة تأثير عالمي. وعلاوة على ذلك، ازداد صنع المؤثرات العقلية وتعاطيها على نحو غير مشروع، لا سيما المنشطات الأمفيتامينية، في أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا. وبرز أيضاً تعاطي المخدرات، لا سيما عن طريق الحقن، باعتباره مشكلة اجتماعية خطيرة في العديد من البلدان طرحت تحديات جديدة في مجال الصحة العامة مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي جيم. وشهدت تلك الفترة أيضاً انفتاحاً غير مسبوق للتجارة العالمية وتوسع وسائل الإعلام وتزايد حركة الناس وكذلك النمو الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

١٤- وفي عام ١٩٨١، اعتمدت الجمعية العامة، من أجل التصدي لتزايد التحديات التي تطرحها المخدرات في جميع أرجاء العالم، الاستراتيجية الدولية لمكافحة إساءة استعمال العقاقير،<sup>(٦)</sup> بوصفها أول إجراء من نوعه تتخذه الجمعية، إقراراً منها بالحاجة الملحة لاتباع نهج عالمي فعال وشامل ومنسق تجاه مشكلة المخدرات. وباعتماد الجمعية العامة لإعلان مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمال العقاقير<sup>(٧)</sup> في عام ١٩٨٤، تكون الجمعية قد شددت أيضاً على المسؤولية

١١- واليوم، بات أكثر من ٩٥ في المائة من جميع الدول أطرافاً في الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وقد كررت هذه الدول في مناسبات عدة التزامها الراسخ بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات وبتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية سلامة النظام الدولي لمراقبة المخدرات. وقد انخفض تسريب العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية من التجارة الدولية المشروعة انخفاضاً كبيراً، وهناك حالياً نظام يعمل جيداً ويرصد بفعالية التجارة الدولية في المواد الكيميائية التي يمكن أن تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات.

## ٢- بروز جدول أعمال دولي بشأن المسؤولية المشتركة

١٢- شهدت ستينات وسبعينات القرن الماضي تغييرات اقتصادية واجتماعية كبرى في جميع أنحاء العالم. فعلى صعيد النظام الدولي، أدى ظهور دول جديدة نتيجة لانهاء الاستعمار إلى تزايد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥١ دولة من الدول الأعضاء المؤسسة في عام ١٩٤٥ إلى ١٢٧ دولة عضواً في عام ١٩٧٠ و١٩٣ دولة عضواً اليوم. وخلال ذينك العقدين، اللذين شهدا اعتماد اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١، كان نظام مراقبة المخدرات يركز أساساً على مسؤولية كل دولة على حدة عن الامتثال لأحكام الاتفاقيات. وعلى الصعيد الدولي، اتسم العقدان أيضاً بالتركيز في سياسات مراقبة المخدرات على إنفاذ القانون وإبادة المحاصيل غير المشروعة وبرامج المحاصيل البديلة. وبرز بوضوح خط سياسي فاصل، استمر بقوة حتى منتصف التسعينات، بين ما كان يُسمى "بلدان الجنوب المنتجة للمخدرات" و"بلدان الشمال المستهلكة للمخدرات". وفي إطار القيم السائدة في تلك الفترة، كان الحد من الطلب غير المشروع على المخدرات وعواقب تعاطي المخدرات على الصحة العامة من الشؤون الداخلية لا القضايا التي تتطلب مسؤولية دولية مشتركة. فعلى سبيل المثال، تركزت اتفاقية سنة ١٩٦١ لكل دولة على حدة مسؤولية خفض الطلب غير المشروع على العقاقير المخدرة من خلال الوقاية والعلاج

(6) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨١،

الملحق رقم ٤ (E/1981/24)، المرفق الثاني.

(7) مرفق قرار الجمعية العامة ١٤٢/٣٩.

١٧- ويُذكر مبدأ المسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات دوماً في سياق محدّد في جميع الإعلانات وبرامج العمل والقرارات المذكورة آنفاً، وهو: (أ) الحاجة إلى التعاون الدولي والعمل المتضام؛ و(ب) ضرورة اتباع نهج شامل ومتوازن ومتعاقد في خفض عرض المخدرات والطلب عليها؛ و(ج) احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٨- وحدث تطوّر مماثل في المبادئ التي اعتمدت في البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئات التشريعية للعديد من مؤسسات الأمم المتحدة التي تُعنى بالتصدّي للتحديات العالمية، مثل التنمية المستدامة والنمو السكاني وتغيّر المناخ والأمن الغذائي ومكافحة الإرهاب، فانتقلت من المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية المشتركة، وصولاً إلى المسؤولية العامة والمشاركة. وفي السنوات الأخيرة، تطوّر هذا المبدأ أيضاً بصيغته الواردة في مجال مراقبة المخدرات ليشمل البعد الأمني بسبب الخطر المتزايد للجريمة المنظّمة المرتبطة بالمخدرات على السلم والأمن الدوليين. فمنذ عام ٢٠٠٨، كرّس مجلس الأمن، الذي سبق له أن عالج مشكلة المخدرات ولكن في سياق محدّد (مثل الوضع في أفغانستان)، عدّة اجتماعات لموضوع مراقبة المخدرات والمسائل ذات الصلة بالجريمة المنظّمة. وقد أُعيد في تلك الاجتماعات التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة في التعامل مع مسألة تهريب السلائف إلى أفغانستان ودخلها، وتهريب الكوكايين عبر غرب أفريقيا.

١٩- وتهتم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالتدابير التي بدأت الدول الأعضاء باتخاذها خلال العقود القليلة الماضية من أجل تعزيز الجهود المشتركة والقائمة على التعاون لتقليص حجم مشكلة المخدرات العالمية والحدّ من تبعاتها وآثارها العابرة للحدود الوطنية والعائدات الإجرامية الضخمة المتأتية من أسواق المخدرات غير المشروعة. وفي مناسبات عدّة، حثّت الهيئة الحكومات، في تقاريرها السنوية وبياناتها الرئيسية، على تعزيز التعاون في إطار المسؤولية المشتركة. وبعد أن لاحظت الهيئة عدم إمكانية معالجة مشكلة المخدرات بمعزل

الجماعية لجميع الدول مع إقرارها بالصلات القائمة بين مسألة المخدرات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٥- وقد أكّدت الجمعية العامة على مبدأ المسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات خلال دورتها الاستثنائية السابعة عشرة المعقودة في عام ١٩٩٠ بشأن مسألة التعاون الدولي على مكافحة إنتاج العقاقير المخدّرة والمؤثرات العقلية وعرضها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع. واعتمدت الجمعية في تلك الدورة الاستثنائية إعلاناً سياسياً وبرنامج عمل عالمياً<sup>(٨)</sup> اتفقت فيهما الدول الأعضاء على بذل المزيد من الجهود لتكثيف التعاون الدولي والعمل المتضام استناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة.

١٦- وكان مفهوم المسؤولية المشتركة محور الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المعقودة في عام ١٩٩٨ حول موضوع تضامر الجهود في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وبحلول تلك الفترة، لم يعد هناك فرق قاطع بين ما كان يُسمّى "البلدان المنتجة" و"البلدان المستهلكة" لأنّ العديد من البلدان باتت تعاني في آن واحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيتها على نحو غير مشروع. فالبلدان المنتجة أصبحت بلداناً مستهلكة والبلدان المستهلكة أصبحت بلداناً منتجة. وتجنّس الإقرار بذلك الواقع في الإعلان السياسي الذي اعتمدهت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين<sup>(٩)</sup> والذي أقرّت فيه الدول الأعضاء بأنّ مسؤولية التصدّي لمشكلة المخدرات العالمية هي مسؤولية عامة ومشاركة. وفي تلك الدورة الاستثنائية، اعتمدت الجمعية أيضاً تدابير لتعزيز التعاون الدولي على التصدّي لمشكلة المخدرات العالمية<sup>(١٠)</sup> كما اعتمدت الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات<sup>(١١)</sup>.

(8) مرفق قرار الجمعية العامة د-٢/١٧.

(9) مرفق قرار الجمعية العامة د-٢/٢٠.

(10) قرار الجمعية العامة د-٤/٢٠ من ألف إلى هاء.

(11) مرفق قرار الجمعية العامة د-٣/٢٠.

استعراض التقدم المحرز في ما تبذله حكومات المنطقة من جهود فردية وجماعية؛

(ج) مفاوضات الاتحاد الأفريقي، التي تشرف على تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢) بدعم من بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(د) الاتحاد الأوروبي، الذي يعمل، استناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة وبدعم من المرصد الأوروبي للمخدرات وإدماها، على إيجاد حلول منسقة ومتوازنة لمشكلة المخدرات في المنطقة.

٢٢- ومع أن الدول تتحمل مسؤولية كبيرة بموجب أحكام اتفاقيات مراقبة المخدرات، إلا أن المجتمع المدني والقطاع الخاص يضلعلان أيضاً بدور هام في تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة من خلال ما ينفذانه من أنشطة يومية وأعمال ميدانية وبرامج للتوعية. وتستذكر الهيئة، على سبيل المثال، نتائج المنتدى العالمي الذي انعقد تحت عنوان "ما بعد ٢٠٠٨"، والذي احتتم بتوصيات في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: أولاً، المسؤولية المشتركة والمساءلة والالتزام؛ حيث شجعت الحكومات على جميع المستويات على الاستفادة من تجارب المنظمات غير الحكومية وإمكانياتها في التواصل ومهنتها وحماسها؛ ثانياً، إسماع صوت أكثر الفئات تضرراً (من الأفراد وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية)؛ ثالثاً، الدعوة إلى اتخاذ إجراءات قوية.

#### باء- أمثلة على الممارسات الجيدة في تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة على جميع المستويات

٢٣- إن أوضح دليل على التزام الحكومات في جميع أنحاء العالم بالتصدي لمشكلة المخدرات بطريقة منسقة ومشتركة هو أن جميع الدول تقريباً قد انضمت إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

٢٤- وترد أدناه بعض الأمثلة على ممارسات جيدة تجسد مبدأ المسؤولية المشتركة والتي وضعت ونفذت في مختلف أنحاء العالم.

عن الشواغل العالمية الأخرى مثل العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والفساد والجريمة المنظمة وحقوق الإنسان، أخذت تشجع الحكومات على تبني نهج شامل قائم على أساس المسؤولية المشتركة لمواجهة تلك التحديات.

٢٠- وبصفة لجنة المخدرات جهاز تقرير السياسات المركزي في نظام الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، فقد تناولت اللجنة أيضاً مبدأ المسؤولية المشتركة، لا سيما في إطار ما قامت به من استعراضات عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ للتدابير المتخذة من أجل تنفيذ الالتزامات التي قطعتها جميع الحكومات على نفسها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين المعقودة في عام ١٩٩٨. وحافظ مبدأ المسؤولية المشتركة على مكانته في صميم استراتيجية السنوات العشر الحالية، وهو ما يتجلى في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية<sup>(١٢)</sup> اللذين اعتمدا في الجزء الرفيع المستوى من دورة لجنة المخدرات الثانية والخمسين، في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت اللجنة قراراً (١٢/٥٤) بتفعيل فكرة مفادها أن مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة أحد أركان النظام الدولي لمراقبة المخدرات.

٢١- وهناك أمثلة عديدة على مؤسسات إقليمية ودولية وضعت مبدأ المسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات في صميم استراتيجياتها وأنشطتها، ومنها على سبيل المثال:

(أ) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يعمل على تعزيز جهود التعاون في إطار مبادرة ميثاق باريس والمبادرة الثلاثية التي تشمل أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان؛

(ب) منظمة الدول الأمريكية التي أنشأت في عام ١٩٨٦ لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، وأنشأت في عام ١٩٩٩ آلية تقييم متعددة الأطراف بغرض

(12) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٨ (E/2009/28)، أولاً، جيم.

## ١- مراقبة التجارة المشروعة

٢٥- يمثل النظام الحالي لتنظيم التجارة الدولية المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية أحد الأمثلة على الممارسات الفضلى في تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة. فالمراقبة الصارمة التي تفرضها الدول الأطراف، وما يصاحبها من إدارة فعّالة للنظم الرقابية والضوابط الطوعية (التي أصبحت اليوم تُطبّق على مستوى العالم تقريباً)، قلّت إلى حدّ كبير من تسريب تلك العقاقير. ولم يكن ذلك ليتحقّق لولا الجهود المتضافرة والمنسّقة للحكومات والهيئة.

٢٦- ومن الأمثلة الجيدة الأخرى على المسؤولية المشتركة الاتفاق الطوعي فيما بين الحكومات، تحت إدارة الهيئة، على ضمان توافر الخامات الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية، مع منع التراكم المفرط للمخزونات الذي يمكن أن يؤدي إلى تسريبها. ويتطلّب ذلك: (أ) اتخاذ جميع الأطراف لتدابير من أجل منع انتشار مصادر إنتاج الخامات الأفيونية؛ و(ب) الاتفاق على أنّ الخامات الأفيونية والمواد الأفيونية المستخلصة منها ليست سلعا عادية يمكن أن تترك دون تنظيم رقابي.

المخالف الدولية، وتيسير التعاون وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة فيما بين الأجهزة الوطنية لمكافحة المخدرات، وتشجيع المبادرات المشتركة في المواضيع السياسية الرئيسية مثل إعادة إدماج متعاطي المخدرات في المجتمع.

٢٩- وتضطلع المرصد الوطنية للمخدرات بدور حاسم في تقديم صورة أدقّ عن حالة تعاطي المخدرات من خلال استبانة الاتجاهات المستحدّة في مرحلة مبكّرة وتزويد المخطّطين وصنّاع القرار بالأدلة اللازمة لتصميم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمكافحة المخدرات، لا سيما في مجالات الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي. كما أنّ جهود التعاون للتصدّي لهذا النوع من التحديات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي آخذة في الازدياد. والدليل المعنون "إنشاء مرصد وطني للمخدرات: دليل مشترك"،<sup>(١٣)</sup> المشترك بين المرصد الأوروبي للمخدرات وإدماها ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، مثال جدير بالملاحظة على المسؤولية المشتركة للمنظمات الإقليمية عن تعزيز المؤسسات الوطنية المسؤولة عن جمع البيانات المتعلقة بالمخدرات.

## ٣- تدابير الحدّ من العرض والمنع

٣٠- هناك أمثلة أيضاً على مجموعة متنوّعة من الممارسات الجيدة المتعلقة بالمسؤولية المشتركة في الجهود المبذولة لمكافحة الاتّجار بالمخدرات. ومن المسائل ذات الأهمية الحيوية في هذا الصدد تحسين التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين أجهزة إنفاذ القانون فيما يتعلق باستخدام تقنيات مثل عمليات التسليم المراقب، مثلما هو موضّح في اتفاقية سنة ١٩٨٨. وترى سلطات إنفاذ قوانين المخدرات أنّ التسليم المراقب قد يكون أسلوباً فعّالاً، بيد أنه يتطلّب الثقة المتبادلة بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية.

## ٢- تدابير الحدّ من الطلب

٢٧- عزّزت بعض البلدان تنفيذ مبادرات محدّدة للحدّ من الطلب على المخدرات على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة. فعلى سبيل المثال، استهلّت كولومبيا في عام ٢٠٠٨ حملة دولية سمّتها مشروع "المسؤولية المشتركة". وكان الغرض من الحملة إرسال إشارة واضحة إلى سكان البلدان التي تُتعاطى فيها المخدرات، فعزّزت الوعي، لا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، بالأضرار الاجتماعية والبيئية الناجمة عن صنع الكوكايين وتعاطيه.

٢٨- ومن الأمثلة الأخرى على الجهود المشتركة والمتضافرة للحدّ من الطلب على المخدرات، وكذلك عرضها، هو نموذج الشراكة الذي يشمل آلية التنسيق والتعاون بشأن المخدرات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية والكاريبية. وتدعم تلك الآلية، في جملة أمور، تنسيق المواقف المشتركة للمنطقتين في

(13) المرصد الأوروبي للمخدرات وإدماها ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، *Building a National Drugs Observatory: A Joint Handbook* (Luxembourg, Office for Official Publications of the European Communities, 2010).

المطلوبين، وهذا أمر غاية في الأهمية بالنسبة للدول التي لا تربطها معاهدات ثنائية.

٣٥- وقد نجحت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تشجيع البلدان على موامة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات والتوصيات الدولية وتعزيز نظمها المالية لمكافحة غسل الأموال. ومن سمات المسؤولية المشتركة الجديرة بالذكر في سياق فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أن الحكومات تسمح دورياً برصد ما تحرزه من تقدّم في تنفيذ توصيات فرقة العمل. وتُظهر هذه الآلية، المسماة "استعراض النظراء المتعدّد الأطراف"، التزام الحكومات القوي بمبدأ المسؤولية المشتركة عن مكافحة غسل الأموال والحفاظ على سلامة النظام المالي الدولي.

٣٦- وهناك مثال آخر على ازدياد التشارك والتعاون وهو إنشاء وحدات للاستخبارات المالية في مختلف أنحاء العالم. إذ تتبادل هذه الوحدات المعلومات العملية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة التي يُبلغ عنها في القطاع المالي والتي يمكن أن تحال بعد ذلك إلى أجهزة إنفاذ القانون لإجراء مزيد من التحقيقات بشأنها.

٣٧- وأمر التوقيف الأوروبي مثال جيد على المسؤولية المشتركة في مجال التعاون القضائي على أمور في حملتها لمكافحة المخدرات. فاستخدام أمر التوقيف يزيد من سرعة وسهولة تسليم المطلوبين داخل الاتحاد الأوروبي، لأنه يلغي الإجراءات السياسية والإدارية التي كانت ضرورية في النظام السابق لتسليم المطلوبين في أوروبا. وقد تزايد استخدام أمر التوقيف الأوروبي تزايداً مطّرداً منذ بدء تنفيذه في عام ٢٠٠٤. كما شهدت السنوات الأخيرة تزايد التعاون في المسائل القضائية، مثل طلبات تسليم المطلوبين، فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

### جيم- الإنجازات والتحديات في مجال المسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات

٣٨- لم يعد لتقسيم البلدان إلى فئات "البلدان المنتجة للمخدرات" و"البلدان المستهلكة للمخدرات" و"بلدان العبور"

٣١- وقد تعزّز التعاون الفعّال فيما بين أجهزة إنفاذ القانون الإقليمية في السنوات الأخيرة بتنفيذ مبادرات مثل إنشاء المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، في ألماني بكاراخستان. والمركز، الذي أنشئ على شاكلة مكتب الشرطة الأوروبية (يوروبول) بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ينسّق تبادل المعلومات والتعاون العملياني فيما بين أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في آسيا الوسطى.

٣٢- وتشمل الأمثلة على الجهود الإقليمية المنسقة والناجحة التي بذلتها الحكومات مبادرات دولية أُخذت لمكافحة تسريب المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيريون والكوكايين والمنشّطات الأمفيتامينية. وشارك العديد من الحكومات والمنظمات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تنفيذ مشاريع مثل مشروع بريزم ومشروع كوهيجن، بالاشتراك في المسؤولية عن تبادل المعلومات وتنفيذ برنامج دولي لتعقب كل شحنة على حدة والتعاون على التحقيق فيما بين سلطات إنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٣- وهناك العديد من الأمثلة على جهود التعاون المنسقة في تنفيذ برامج لإيجاد مصادر بديلة لكسب الرزق، بالإضافة إلى تدابير المنع، في المناطق الريفية للبلدان النامية التي تُزرع فيها النباتات المخدّرة على نحو غير مشروع، وخصوصاً خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا.

### ٤- التعاون القضائي

٣٤- هناك إدراك متزايد في العقود التي تلت اعتماد اتفاقية سنة ١٩٨٨ بأن التعاون القضائي بين الدول ضروري جداً لمكافحة غسل الأموال وتعزيز المساعدة القانونية وتيسير تسليم المطلوبين. وتتيح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة<sup>(١٤)</sup> فرصاً للدول الأطراف للتعاون رسمياً في المسائل المتعلقة بالمساعدة القضائية. وتتيح الاتفاقية، على وجه الخصوص، الإطار اللازم لطلبات تسليم

(14) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلدات ٢٢٢٥ و ٢٢٣٧ و ٢٢٤١ و ٢٣٢٦، الرقم ٣٩٥٧٤.

البلدان الغنية، رغم أن المشكلة مطروحة أيضاً في بلدان أقل غنى، هو عنصر هام من عناصر مشكلة المخدرات، ينبغي للحكومات أن تستفيد استفادة تامة من مؤسسات التعليم والصحة في بلدانها لتوفير خدمات الوقاية من المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة تأهيلهم. وهذا يعني أيضاً أن البلدان بحاجة إلى وجود تشريعات وخدمات كافية على الصعيد الوطني في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات بما يفي بمتطلبات المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وينبغي أن تكون في تلك التدابير رسائل واضحة إلى الشباب والمجتمع ككل.

٤٢- وقد بينت الهيئة في تقاريرها السنوية السابقة أنه لا يمكن تحقيق التنمية البديلة إلا في المناطق التي يتوفر فيها قدر كاف من الأمن والاستقرار في إطار سيادة القانون. وما لم تستطع الحكومات بسط سلطتها وهيئة بيئة آمنة، فلن تكون جهود تحقيق التنمية البديلة فعالة. كما دعت الهيئة الحكومات إلى أن تعالج بمزيد من الفعالية مسألة المجتمعات المحلية المهمشة والمعرضة للمشاكل المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك الجريمة والعنف. ويتعين على الحكومات توسيع نطاق خدمات مؤسساتها الوطنية لتشمل المجتمعات المحلية المهمشة، لا سيما في مجالات أمن المواطنين والإدارة العامة والصحة والتعليم.

٤٣- وفي إطار المسؤولية المشتركة، عملت الهيئة على مدى السنوات الماضية على لفت انتباه الحكومات إلى المسائل المستجدة التي تتصل بمكافحة المخدرات وتتطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني اتخاذ تدابير منسقة وموحدة وأكثر قوة. وتشمل تلك المسائل الأشكال الجديدة للجماعات الإجرامية المنظمة ونطاق أنشطتها، وأسواق المخدرات غير الخاضعة للتنظيم الرقابي، وتعاطي عقاقير الوصفات الطبية، وعدم توافر كميات كافية من أدوية شبائه الأفيون في كثير من البلدان، وانتشار صيدليات الإنترنت غير الخاضعة للتنظيم الرقابي، وإعلانات المخدرات، والأدوية المزيفة، ومحدودية الحصول على خدمات مرافق الرعاية الصحية، والافتقار إلى القدرات والموارد اللازمة للحد من عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها فعليا.

ما يبرره على أرض الواقع منذ وقت طويل. فقد أصبحت جميع البلدان، بدرجات متفاوتة، منتجة ومستهلكة للمخدرات ومعبراً لها. ومشكلة المخدرات الاصطناعية هي خير مثال على هذا التطور. ففي السنوات الأخيرة، تعزز مبدأ المسؤولية المشتركة بالإقرار بأن مشكلة المخدرات، بجوانبها المتعددة، تؤثر على جميع البلدان تقريبا ولا يمكن أن تعالج دون وجود إرادة سياسية قوية وتعاون دولي ومزيد من التنسيق بين الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية على جميع المستويات.

٣٩- ولتطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة على الصعيد الوطني بفعالية دوراً حاسماً أيضاً في إنجاح سياسات مراقبة المخدرات. إذ يتعين على الدول اتباع نهج شامل ومتوازن وطويل الأجل ومتعدد التخصصات، يجمع بين الخطط الاجتماعية وخطط في قطاعات الصحة والتعليم وأجهزة إنفاذ القانون والقضاء، بمشاركة فاعلة للقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٤٠- وتدل نتائج استعراضات لجنة المخدرات والنتائج التي توصلت إليها الهيئة على أن البلدان في جميع أنحاء العالم قد حققت نتائج هامة في مجالات عديدة من مجالات مراقبة المخدرات وذلك من خلال تعزيز قدراتها وتشريعاتها الوطنية بشأن مراقبة المخدرات، ووضع وتحسين آليات وإجراءات لجمع البيانات، وتقييم مدى تعاطي المخدرات، ورصد الاتجاهات، وتبادل المعلومات، وتنفيذ برامج محددة للحد من عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها ومكافحة الاتجار بها.

٤١- ولا يمكن تحقيق الإمكانيات التامة التي ينطوي عليها مبدأ المسؤولية المشتركة بكاملها إلا إذا تحمل كل بلد المسؤولية عن الحد من عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها داخله. ويتعين على حكومات البلدان ذات الأسواق الكبيرة من المخدرات غير المشروعة وضع سياسات أكثر فعالية في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات. وينبغي للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة أن تخصص، بالاشتراك مع الجهات المانحة، المزيد من الموارد لمعالجة مشاكل تعاطي المخدرات الخاصة بها. وبما أن تعاطي المخدرات، لا سيما في



٤٧- كما أهابت الهيئة بالحكومات أن تعنى بتعزيز قدراتها الوطنية على مراقبة المخدرات والوفاء بالمتطلبات الأساسية لتحقيق فعالية التدابير المتخذة والمساعدة الدولية التي تتمثل تحديداً في وجود تشريعات محلية مناسبة لمكافحة المخدرات وهيئة وطنية فعالة لمراقبة المخدرات وأحدث الاستراتيجيات المتكاملة والمتوازنة لمكافحة المخدرات التي تعالج مسألة عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها ومسألة عبور المخدرات المهربة.

٤٨- وتستلزم التحديات التي حُددت الاستعانة بمبدأ المسؤولية المشتركة لتحقيق مزيد من الفعالية في وضع وتنفيذ سياسات وطنية لمراقبة المخدرات تتماشى مع الاتفاقيات نصاً وروحاً. ويجب أيضاً تعزيز العلاقات المؤسسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لا سيما بين سلطات إنفاذ قوانين المخدرات، من أجل تعزيز الثقة وتوثيق التعاون في استهداف جماعات الاتجار بالمخدرات والتحقيق بشأنها وتفكيكها.

#### دال - الاستنتاجات والتوصيات

٤٩- الأفعال أبلغ من الأقوال في دعم مبدأ المسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات. ونظراً لما لمراقبة المخدرات من أبعاد تشمل عدّة قطاعات، فإنها وإطارها القانوني - أي النظام الدولي لمراقبة المخدرات - قادران على تعبئة العديد من الأطراف الفاعلة في الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات المهنية في مجال الرعاية الصحية وحماية المستهلك والمنظمات الإقليمية والدولية.

٥٠- وقد انتهى المطاف بالحكومات إلى الإقرار بأن مشكلة المخدرات تؤثر تقريباً على جميع فئات المجتمع في كل بلد. وتطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة يعني أنه ينبغي اتخاذ تدابير واقعية وعملية يمكن لجميع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول أن تتحرك في إطارها في سعيها المتضافر إلى تحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. إذ إن المسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات مفهوم ينبغي أن يستعان به على قياس مدى تعاون البلدان على الصعيد الدولي وكذلك على الصعيد المحلي.

٤٤- ويكتسي التعاون الدولي أهمية كبيرة في منع مبيعات صيدليات الإنترنت غير القانونية لمواد خاضعة للمراقبة الدولية، نظراً لما يتسم به الإنترنت من طابع عالمي ودينامي. فلأنشطة صيدليات الإنترنت غير القانونية العاملة في أي بلد من البلدان آثار على صعيد العالم أجمع، وغالباً ما يؤدي إيقاف تلك الأنشطة في ذلك البلد إلى نقلها إلى بلد آخر. ومن ثم، تتحمل جميع البلدان مسؤولية مشتركة عن اتخاذ إجراءات ضد المبيعات غير القانونية لصيدليات الإنترنت، ويتطلب النجاح في التصدي لتلك الأنشطة التعاون بين السلطات الحكومية على المستوى الدولي ومع أصحاب المصلحة الآخرين مثل اتحادات الصيدلة وصناعة المستحضرات الصيدلانية ومقدمي خدمات الإنترنت والخدمات المالية.

٤٥- وتتطلب مواجهة التحديات في مجال مراقبة السلائف اهتماماً متواصلاً ومتضافراً من المجتمع الدولي. ومن الضروري أن تقر جميع الحكومات بأن مراقبة السلائف هي مسؤولية مشتركة تتطلب اهتماماً خاصاً من السلطات الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات. كما يلزم وجود إرادة سياسية من أجل معالجة مشاكل مثل استعمال مواد غير مجدولة باعتبارها بدائل للسلائف الخاضعة للمراقبة، وتسريب السلائف من قنوات التوزيع المحلية، واستمرار حالة الضعف التي تعاني منها البلدان التي لا تملك موارد تمكن من اكتساب القدرات والمهارات التقنية اللازمة أو إنشاء المؤسسات اللازمة لمراقبة السلائف.

٤٦- ومع أن جميع الدول تقريباً انضمت إلى كل الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، فإن سلامة نظام مراقبة المخدرات برمته قد تتقوض باتخاذ دول، أو عدم اتخاذها، لإجراءات معينة. وقد لفتت الهيئة انتباه الحكومات إلى ضرورة تنفيذ الالتزامات التعاهدية بطريقة ممنهجة على جميع مستويات الحكومة. ولاحظت الهيئة أن بعض البلدان تمثل تماماً للاتفاقيات على الصعيد الوطني في حين أن سياساتها وإجراءاتها المتخذة على مستوى الولايات أو المقاطعات أو البلديات لا تتماشى مع أحكام الاتفاقيات.

والسياسات والاستراتيجيات التي تشجّع على العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والمعنية منها بالفساد والجريمة المنظّمة؛

(ج) ينبغي للحكومات أن تحسّن، عبر جهود تعاون منسّقة، الحالة الصحية للبشر وتزيد من رفاههم بضمان عدم استعمال المواد الخاضعة للمراقبة الدولية إلاّ للأغراض الطبية والعلمية؛

(د) ينبغي للحكومات أن تجعل مراقبة المخدرات جزءاً لا يتجزأ من الأولويات الراسخة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بما في ذلك توفير الموارد اللازمة لبرامجها المتعلقة بمراقبة المخدرات. ويجب دعم الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات على الصعيد دون الوطني وبالالتزام القوي للشركاء في مراقبة المخدرات بالتعاون الإقليمي والدولي والتعاون الإنمائي؛

(هـ) ينبغي للحكومات، التزاماً منها بمبدأ المسؤولية المشتركة، أن تستفيد استفادة كاملة من اتفاقية سنة ١٩٨٨، لا سيما المادة ٥، للتبرّع بقيمة الموجودات والممتلكات المصادرة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم اتفاقات مراقبة المخدرات الثنائية والمتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء؛

(و) من شأن إقرار الحكومات بوضوح أكثر بأهمية مراقبة المخدرات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ أن يقوّي أيضاً درجة التزام الدول والمنظّمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية بالإدماج الكامل للمجتمعات المحلية المهتمّة المتضرّرة من إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتّجار بها وتعاطيها في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

(ز) ينبغي للحكومات والمنظّمات المعنية أن تضع آليات فعّالة لتبادل المعلومات بشأن إجراءاتها وتجاربها وممارستها الجيدة في مجال مراقبة المخدرات. وينبغي التشجيع على المزيد من التآزر وتنسيق العمل فيما بين المنظّمات الإقليمية والدولية المعنية بغية تجنّب ازدواجية الجهود وتعزيز

٥١- وبما أنّ عام ٢٠١٢ يصادف الذكرى المثوية لاعتماد أول معاهدة دولية لمراقبة المخدرات، فمن المهم جداً أن تتبنّى الدول الأعضاء مبدأ المسؤولية المشتركة أساساً للجهود الدولية في مكافحة المخدرات، جنباً إلى جنب مع الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وذلك بغية الحفاظ على الصحة العامة والحدّ من مخاطر مشاكل المخدرات على الأجيال القادمة. كما يمكن الاستعانة بالعبء المستخلّصة من مراقبة المخدرات في التصديّ غيرها من التحديات العالمية المطروحة حالياً.

٥٢- وليس من السهل دوماً الاسترشاد بمبدأ المسؤولية المشتركة في ما يتخذ من إجراءات على الصعيد العالمي، لكنه أكثر المبادئ فعالية بكل تأكيد. فالحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص في حاجة إلى العمل معا لضمان حياة صحية للمواطنين واحترام سيادة القانون.

٥٣- ومن أجل مزيد من تضافر أعمال المجتمع الدولي للنهوض بمبدأ المسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات، توصي الهيئة بما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات أن تمثل لأحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وينبغي لها أن تستحدث ممارسات أكثر فعالية في الحدّ من الطلب على المخدرات غير المشروعة، بالتركيز على التثقيف والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، وأن تولي المزيد من الاهتمام لضرورة الوقاية من تناول المخدرات لأول مرة؛

(ب) ينبغي إحياء روح المسؤولية المشتركة عن مراقبة المخدرات لدى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظّمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على أساس القيم الجوهرية للشمولية، وتحديد الأغراض والأدوار بوضوح، وأتباع نهج متكامل ومتوازن ومتعدّد القطاعات يهدف إلى تحقيق نتائج مستدامة وتعزيز المساءلة فيما بين جميع الجهات الفاعلة. كما ينبغي للحكومات والمؤسسات العامة أن تسعى إلى زيادة القواسم المشتركة في الهدف المتوخّى من مختلف السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمراقبة المخدرات

المخدرات. فمن شأن ذلك تمكين الحكومات من تكثيف التعاون والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، وتوزيع المهام والمسؤوليات فيما بينها، والتشجيع على توزيع ما يلزم من موارد مالية وموارد أخرى على تلك الجهات والأجهزة؛

(ي) ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الإقليمية مواصلة دعم مبدأ المسؤولية المشتركة عن طريق خطط متعددة الأطراف قائمة على التعاون مثل مبادرة ميثاق باريس والمبادرة الثلاثية. وينبغي لها أيضاً أن تقدّم المساعدة إلى الدول من خلال إعداد وتنفيذ برامج متكاملة تعالج جميع جوانب مسألة مراقبة المخدرات والجرائم ذات الصلة بالمخدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتوفّر البرامج التي لديها لجنة توجيهية مؤلفة من دول وشركاء تمويل إطاراً ممتازاً للمسؤولية المشتركة يتيح لها الاشتراك في استعراض التقدم المحرز والإنجازات والتحديات وتنفيذ أنشطة مشتركة.

التعاون. وينبغي تشجيع تلك المنظمات على زيادة مشاركتها في جهود مشتركة، لا سيما الجهود الرامية إلى الحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة. وينبغي، في الوقت نفسه، أن تزوّد الدول في مختلف المناطق منطّامها الإقليمية بالإمكانات والموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات إقليمية لمراقبة المخدرات؛

(ح) ينبغي للحكومات، على الصعيد الوطني، أن تعزّز المسؤولية المشتركة ببذل مزيد من الجهود لدمج أنشطة الحد من العرض والطلب في إطار سلطة مركزية موحّدة لمراقبة المخدرات تتولّى تنسيق أعمال الإدارات والأجهزة الحكومية المسؤولة عن إنفاذ القانون وشؤون الصحة والتعليم والعدالة والتنمية الاقتصادية، إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ط) ينبغي للحكومات أن تشجّع على زيادة مشاركة المواطنين على الصعيد المحلي والمنظمات غير الحكومية وسائر أعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص في إيجاد سبل جديدة لتعزيز المسؤولية المشتركة في الجهود المبذولة لمراقبة